

Distr.: General
2 July 2003
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)

المحتويات

الصفحة

- أولاً- القضايا ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع)..... ٣
- القضية ٤٤٥: المواد ١ (٣) و ٢ (أ) و ٧ (١) و ٨ و ١٤ و ١٨ من اتفاقية البيع - ألمانيا:
٣ Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01 (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)
- القضية ٤٤٦: المادتان ٣ و ٣٩ من اتفاقية البيع - ألمانيا: Saarländisches Oberlandesgericht; 1 U 324/99
٤ (١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١)
- القضية ٤٤٧: المواد [١ (أ)] و ٤ (ب) و [٨ (٢)] و ٩ (٢) و ٦٧ (١) من اتفاقية البيع -
الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك،
٥ شركة St. Paul Guardian Insurance Co. وشركة Travelers Insurance Co. ضد شركة Neuromed Medical
Systems & Support, GmbH (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢)
- ثانياً- القضايا ذات الصلة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)..... ٧
- القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) (أ) و ٣٦ من
القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، محكمة
الاستئناف Lam Pun Hung Trading as Henry Company & ضد Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor
٧ (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)
- القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - هونغ كونغ: المحكمة العليا
لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية China Merchant Heavy Industry Co Ltd ضد JGC Corp
٨ (٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢)
- القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم - هونغ كونغ: في المحكمة العليا
لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، China Ocean Shipping Co، صاحبة السفينة التجارية Fu
٩ ضد Ning Hai Whistler International Ltd، مستأجرة السفينة التجارية Fu Ning Hai (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩) ..

مقدمة

يشكل هذا التجميع للخلاصات جزءاً من نظام جمع ونشر المعلومات عن قرارات المحاكم وهيئات التحكيم المستندة إلى الاتفاقيات والقوانين النموذجية المنبثقة عن أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وترد في دليل المستعملين (A/CN.9/SER.C/GUIDE/1/REV.1) معلومات عن ملامح ذلك النظام وعن طريقة استعماله. ووثائق السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) متاحة في الموقع الشبكي لأمانة الأونسيترال في الانترنت (<http://www.uncitral.org>).

وتستحدث الوثيقتان الصادرتان رقم ٣٧ ورقم ٣٨ من هذه السوابق (كلاوت) عدة ملامح جديدة. فأولها أن جدول المحتويات على الصفحة الأولى يذكر البيانات التعريفية الكاملة لكل قضية واردة في هذه المجموعة من الخلاصات، إلى جانب كل من المواد المتصلة بكل نص التي فسرتها المحكمة أو هيئة التحكيم في مداولاتها. وثانياً أُدرج عنوان الانترنت (URL) الذي يرد فيه النص الكامل للقرارات بلغتها الأصلية، إلى جانب عناوين الانترنت التي ترد فيها ترجماتها بلغات الأمم المتحدة الرسمية أو إحدى لغاتها، حيثما كانت متاحة، في عنوان كل قضية (يرجى الانتباه إلى أن الاشارات المرجعية إلى مواقع شبكية غير المواقع الشبكية الخاصة بالأمم المتحدة لا تشكل إقراراً من جانب الأمم المتحدة أو من جانب الأونسيترال لذلك الموقع الشبكي؛ وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تتغير المواقع الشبكية؛ وجميع عناوين الانترنت الواردة في هذه الوثيقة كانت تؤدي وظيفتها حتى تاريخ اصدار هذه الوثيقة). ثالثاً، الخلاصات عن القضايا التي يُلجأ فيها إلى تفسير قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم تتضمن الآن إشارات مرجعية إلى كلمات رئيسية متسقة مع ما يرد منها في مكنز المصطلحات الخاص بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الذي أعدته أمانة الأونسيترال بالتشاور مع المراسلين الوطنيين، وما يرد في ملخص الأونسيترال الوشيك الصادر الخاص بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وأخيراً، ترد في نهاية الوثيقة فهارس شاملة لتيسير البحث بحسب البيانات التعريفية المستخدمة في السوابق (كلاوت) والولاية القضائية ورقم المادة والكلمة الرئيسية (بالنسبة إلى قانون التحكيم النموذجي).

وقد أعد الخلاصات مراسلون وطنيون عينتهم حكوماتهم، أو مساهمون أفراد. وينبغي ملاحظة أن أيًا من المراسلين الوطنيين أو غيرهم من الأشخاص الآخرين المشمولين على نحو مباشر أو غير مباشر في تشغيل هذا النظام، لا يتحمل المسؤولية عن أي خطأ أو إغفال أو أي قصور آخر فيه.

حقوق الطبع © محفوظة للأمم المتحدة ٢٠٠٣

طبع في النمسا

جميع الحقوق محفوظة. ويُرحَّب بأي طلبات للحصول على حق استنساخ هذا العمل أو أجزاء منه. وينبغي إرسال هذه الطلبات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك Secretary, United Nations Publications Board, United Nations Headquarters, New York, N.Y. 10017, United States of America. ويجوز للحكومات والمؤسسات الحكومية أن تستنسخ هذا العمل أو أجزاء منه بدون إذن، ولكن يطلب إليها أن تُعلم الأمم المتحدة بما تستنسخه على هذا النحو.

أولا-القضايا ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع)

القضية ٤٤٥: المواد ١ (٣) و ٢ (أ) و ٧ (١) و ٨ و ١٤ و ١٨ من اتفاقية البيع

ألمانيا: Bundesgerichtshof, VIII ZR 60/01

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

الأصل بالألمانية

نشرت بالألمانية: [2001] BGHZ No. 149, 113

<http://www.cisg.law.pace.edu/cisg/text/011031g1german.html> (النص باللغة الألمانية)

<http://cisgw3.law.pace.edu/cases/011031g1.html> (ترجمة بالانكليزية)

خلاصة أعدها رودولف هينيكه

هذا القرار الصادر من المحكمة العليا الاتحادية لألمانيا يتناول أساسا ادراج أحكام قياسية بالاشارة في عقود البيع، بموجب المادتين ٨ و ١٤ من اتفاقية البيع.

باع المدعى عليه (البائع)، وهو شركة ألمانية، للشاكي (المشتري)، وهو شركة اسبانية، ماكينة مستعملة خاصة بقطع المسننات (التروس) بسعر ٣٧٠.٠٠٠ مارك ألماني. وكان خطاب التأكيد الخطي لطلب الشراء، المرسل من البائع، يحتوي على اشارة إلى شروط البيع القياسية لدى البائع، التي لم تكن مرفقة بخطاب التأكيد. وكانت شروط البيع القياسية هذه تحتوي على بند إعفاء، يستبعد أي مسؤولية عن عيوب المعدات المستعملة.

وبعد التسليم، تعذر تشغيل الماكينة إلا بمساعدة خبراء خارجيين. وطلب المشتري، في دعواه ضد البائع، استرداد التكاليف التي انطوى عليها ذلك.

وفي استئناف بشأن المسائل القانونية، كانت المسألة الرئيسية المعروضة على المحكمة العليا الاتحادية تتعلق بمقتضيات ادراج الأحكام القياسية بالاشارة في اتفاقات البيع الدولي. ولاحظت المحكمة أولا أن اتفاقية البيع لا تنص على أي قواعد محددة بشأن ادراج الأحكام القياسية بالاشارة. وعليه كانت تنطبق القواعد العامة لإنشاء العقود، أي المادتان ١٤ و ١٨ من اتفاقية البيع. وكان يتعين أن يبت وفقا للمادة ٨ في مسألة ما إن كانت الأحكام القياسية قد أصبحت جزءا من العرض. وقالت المحكمة إن متلقي العرض يجب أن يمنح فرصة معقولة للنظر في الشروط القياسية، إذا كان يتوخى أن تصبح هذه الشروط جزءا من العرض. ويقتضي ذلك أن يحاط المتلقي علما بنية مقدم العرض أن يدرج الأحكام القياسية. كما انه يقتضي، علاوة على ذلك، أن ترسل الأحكام القياسية إلى متلقي العرض أو أن تتاح له الفرصة بطريقة أخرى لقراءتها.

ولاحظت المحكمة أنه، بسبب الاختلافات بين النظم والتقاليد القانونية العديدة على نطاق العالم، تختلف الأحكام القياسية المستخدمة في بلد معين اختلافا كبيرا، في كثير من الأحيان، عن تلك المستخدمة في بلد آخر. ولذلك تعد معرفة تلك الأحكام ضرورية لمتلقي العرض. وبالنسبة للطرف الذي يرغب في التعويل على هذه الأحكام، لا يشكل ارفاقها بالعرض أي صعوبة. ومن الناحية الأخرى، إذا كان على المتلقي أن يستفسر عن الأحكام القياسية فسيؤدي ذلك في كثير من الأحيان إلى تأخير في انشاء العقد، الأمر الذي سيكون غير ضروري وغير مرغوب فيه من الطرفين. ولذلك خلصت المحكمة إلى أنه سيكون مخالفا لحسن النية في التجارة الدولية، المحسد في المادة ٧ (١) من اتفاقية البيع، وكذلك لواجب التعاون بين الطرفين، أن يشترط على متلقي العرض أن يستفسر عن الشروط القياسية، وأن يعتبر متلقي العرض مسؤولا في حالة عدم قيامه بذلك الاستفسار. ولذلك لا يمكن أن تصير الأحكام القياسية جزءا من العرض إلا إذا أرفقت به أو وُضعت بطريقة أخرى تحت تصرف متلقي العرض.

ولاحظت المحكمة أن هذه النتيجة العامة ضرورية أيضا فيما يتعلق بحماية المستهلكين، التي هي ليست مسألة داخلية في هذه القضية. وبشأن انطباق اتفاقية البيع، لاحظت المحكمة أن المادة ١ (٣) من اتفاقية البيع لا تميز بين التجار وغيرهم من الأطراف، وأن انطباق الاتفاقية لا يستبعد بموجب المادة ٢ (أ) من اتفاقية البيع إلا إذا كان البائع يعلم في وقت انشاء العقد أن المشتري مستهلك، ولذلك تنطبق اتفاقية البيع إذا كان البائع لا يعلم أنه يتعامل مع مستهلك. وفي مثل هذه الحالات، تقضي قوانين حماية المستهلكين الضرورية أيضا بأن ترسل الشروط القياسية مع العرض.

القضية ٤٤٦: المادتان ٣ و ٣٩ من اتفاقية البيع

ألمانيا: Saarländisches Oberlandesgericht; 1 U 324/99

١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١

الأصل بالألمانية

نشرت بالألمانية: [2001] OLGR Saarbrücken 2001, 239

(النص باللغة الألمانية) <http://www.cisg.law.pace.edu/cisg/text/010214g1german.html>

(ترجمة بالانكليزية) <http://cisgw3.law.pace.edu/cases/010214g1.html>

خلاصة أعدها رودولف هينيكه

يتناول قرار المحكمة المحلية العليا لمنطقة ساربروكين انطباق الاتفاقية على السلع التي يعترزم أن تصنع عملاً بالمادة ٣، وعلى المدة الزمنية المعقولة لتقديم إخطار بعدم المطابقة عملاً بالمادة ٣٩ من اتفاقية البيع.

قام البائع، الذي هو صانع نوافذ وأبواب إيطالي، بعدة عمليات تسليم إلى المشتري، الذي هو بائع تجزئي ألماني. ورفع البائع دعوى على المشتري طالبا الرصيد المستحق. وحكمت المحكمة الابتدائية، وهي محكمة منطقة ساربروكين، لصالح البائع.

وعند الاستئناف، أيدت المحكمة العليا لمنطقة ساربروكين الحكم. ولاحظت المحكمة أن العقود، التي كانت خاصة ببضائع تصنع، تخضع لاتفاقية البيع، عملاً بالمادة ٣. وقالت المحكمة ان المشتري فقد حقه في الاستناد إلى عدم مطابقة البضائع، لأن البضائع سلمت في أوائل عام ١٩٩٥ ولم يقدم المشتري إخطاراً بعدم المطابقة الا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بعد مدة السنتين المقررة في المادة ٣٩ (٢) من اتفاقية البيع كحد نهائي. ولاحظت المحكمة، مستشهداً بقضية Staudinger/Magnus، أن الإخطار بعدم المطابقة لم يقدم، على أية حال، في غضون فترة زمنية معقولة بموجب المادة ٣٩ (١)، قائلة ان تلك الفترة تعتبر عموماً ما بين أسبوعين وشهر واحد بعد اكتشاف العيوب.

القضية ٤٤٧: المواد [١ (أ)] و [٤ (ب)] و [٨ (٢)] و [٩ (٢)] و [٦٧ (١)] من اتفاقية البيع

الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك، No. 00 CIV. 9344(SHS)

شركة St. Paul Guardian Insurance Co. وشركة Travelers Insurance Co. ضد شركة Neuromed Medical Systems & Support, GmbH

٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢

نشرت بالانكليزية: 2002 WL 465312, 2002 U.S. Dist. LEXIS 5096

(النص باللغة الانكليزية) <http://cisgw3.law.pace.edu/cases/020326u1.html>

خلاصة أعدها بيتر وينشيب، مراسل وطني

باعت شركة ألمانية، وهي المدعى عليه، نظاماً متنقلاً للتصوير بالرنين المغنطيسي لشركة بالولايات المتحدة. وكان شرط التسليم ينص على أن يكون التسليم "سيف (تسليم البضاعة في ميناء الوصول خالصة النولون والتأمين). بميناء نيويورك البحري، وسيرتب المشتري التخليص الجمركي وكذلك النقل إلى مدينة كالمونت سيتي [المقصد النهائي في الولايات المتحدة] ويسدد تكاليف ذلك." وكانت واردة قبل شرط السداد ملحوظة بخط اليد تنص

على "القبول رهنا بالفحص"، ترد بعدها الحروف الأولى لاسم ممثل المشتري. واتفق البائع والمشتري على أن المعدات كانت في حالة صالحة للعمل جيدا عندما تم تحميلها في ميناء الشحن ولكنها كانت معطوبة لدى وصولها إلى مقصدها النهائي. وقامت شركتا تأمين في الولايات المتحدة برد التكاليف إلى المشتري، ورفعتا دعوى ضد المدعى عليه، بصفتها خلفين في المطالبة عن المشتري.

ووافقت المحكمة على طلب المدعى عليه رفض الدعوى بسبب عدم بيان أساس يبرر الدعوى.

وكان العقد المبرم بين الطرفين ينص على أن القانون المنطبق هو القانون الألماني. وطبقت المحكمة اتفاقية البيع باعتبارها القانون الألماني ذا الصلة. فقد كان مكانا عمل الطرفين في دولتين متعاقدتين مختلفتين، ولم يكن الطرفان قد اتفقا على استبعاد تطبيق اتفاقية البيع. ولاحظت المحكمة أن المحاكم الألمانية تستند إلى وقائع مماثلة لتطبيق الاتفاقية باعتبارها القانون الألماني المنطبق.

وخلصت المحكمة إلى أن خطر الخسارة ينتقل إلى المشتري عند التسليم إلى ميناء الشحن، وذلك بحكم شرط التسليم "سيف". ورأت المحكمة أن شرط التسليم "سيف" في إطار المصطلحات التجارية الدولية (الإنكوتيرمز) لعام ١٩٩٠ التي أصدرتها الغرفة التجارية الدولية يحكم القضية بالنظر إلى المادة ٩ (٢) من اتفاقية البيع. ولاحظت المحكمة أيضا أن المحاكم الألمانية تطبق الإنكوتيرمز باعتبارها عرفا تجاريا له قوة القانون.

ورفضت المحكمة حجة الشاكي بأن انتقال خطر الخسارة كان غير ممكن لأن البائع احتفظ بحق ملكية المعدات. واستشهدت المحكمة بالمادتين ٤ (ب) و ٦٧ (أ) من اتفاقية البيع، فقالت ان الاتفاقية تميز بين خطر الخسارة، الذي تناوله في الفصل الرابع من الجزء الثالث، وانتقال حق الملكية، الذي يتجاوز نطاق الاتفاقية.

ورفضت المحكمة أيضا الحجج المستندة إلى أحكام العقد المطبوعة بالآلة الكاتبة والمكتوبة بخط اليد. فالشرط الذي يحدد الجهة المسؤولة عن التخليص الجمركي يتناول مسألة لا يتناولها شرط التسليم "سيف" في إطار الإنكوتيرمز. والشرط الذي ينص على السداد النهائي بعد وصول المعدات إلى مقصدها النهائي لا يتناقض مع انتقال خطر الخسارة. وعلاوة على ذلك فإن المتلقي العاقل يفهم أن الشرط المكتوب بخط اليد يعني أن تسلّم المعدات لا ينبغي أن يفسّر بأنه اعتراف بأن المعدات خالية من العيوب وأنها تعمل وفقا للمواصفات الواردة في العقد.

ثانياً - القضايا ذات الصلة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و١٦ (١) و١٦ (٣) و٣٤ (٢) (أ) '٣٤' و٣٥ (١) و٣٦ (١) و٣٦ (١) و٣٦ (١) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم

هونغ كونغ: المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، محكمة الاستئناف (Leong CJ, Wong JA, Pang J)

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١

Lam Pun Hung Trading as Henry ضد Sam Ming City Forestry Economic Co. & Anor Company & Anor

(الأصل بالانكليزية)

غير مبلّغ عنها

خلاصة أعدها بين بومونت

[الكلمات الرئيسية: اتفاق تحكيم؛ شرط تحكيم؛ قرار؛ قرار - الاعتراف به وانفاذه؛ قرار - إبطاله؛ شرط توافقي؛ حل وسط؛ محاكم؛ انفاذ؛ اغلاق (estoppel)؛ ولاية قضائية؛ اجراءات؛ تنازل]

كان الاستئناف المقدم من المدعى عليهم يدور أساساً حول رفض المحكمة الابتدائية إبطال أمر يأذن بإنفاذ قرار التحكيم باعتباره حكماً قضائياً (المادة ٣٥ (١) من القانون النموذجي للتحكيم).

ولعدم الاستئناف، استند المدعى عليهم إلى سبب مختلف عن السبب الذي استندوا إليه في المحكمة الابتدائية. وكان ذلك السبب المختلف هو أن القرار يتناول فارقاً لا تنص عليه شروط الإحالة إلى التحكيم ولا يدخل في نطاقها (المادتان ٣٤ (٢) (أ) '٣٤' و٣٦ (١) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم). وكانت الوقائع هي أن طرفي اتفاق التحكيم كانا الشاكي الأول والمدعى عليه الأول. وقد منحت أكبر نسبة من المبلغ المحكوم به في القرار للشاكي الثاني، الذي هو الآن تحت التصفية، والذي ليس طرفاً في اتفاق التحكيم. وكان الطرفان قد اتفقا أمام المحكمة الابتدائية على أن هيئة التحكيم لديها الولاية القضائية اللازمة للحكم بالمبلغ للشاكي الثاني. وزعم المدعى عليهم الآن أن هيئة التحكيم لم تكن لديها تلك الولاية القضائية (المادتان ٣٤ (٢) (أ) '٣٤' و٣٦ (١) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم). وزعم المدعى عليهم أيضاً أنه، على أية حال، ينبغي لمحكمة الاستئناف أن تمارس حرية تقديرها لعدم انفاذ القرار (المادة ٣٦ (١) من القانون النموذجي للتحكيم). وزعم

الشاكي أن المدعى عليهم يطلبون أساساً أن تكون هناك إعادة تقييم على أساس الموضوع لمسألة الولاية القضائية، التي نظرت فيها هيئة التحكيم.

وقالت محكمة الاستئناف انه لا يجوز للمدعى عليهم أن يثيروا مسألة الافتقار إلى الولاية القضائية. وفضلاً عن ذلك، رأت المحكمة أن من الواضح أن النزاع حول ما ان كان المدعى عليهم قد أخذوا من الشاكي الثاني أموالاً دون وجه حق هو نزاع يدخل في نطاق اتفاق التحكيم (المادة ٧ (١) من القانون النموذجي للتحكيم). ورأت المحكمة أيضاً أن الطرفين، بمناقشتها المسألة أمام هيئة التحكيم، قد أذعنا للولاية القضائية لهيئة التحكيم، ويمتنع عليهما أن يثيرا نقطة الولاية القضائية بعد ذلك (المادة ١٦ (١) و ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم).

ورفض الاستئناف المقدم من المدعى عليه ضد أمر المحكمة الابتدائية.

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

هونغ كونغ: المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، محكمة الاستئناف (Keith JA, Cheung J

٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢

JGC Corp ضد China Merchant Heavy Industry Co Ltd.

(الأصل بالانكليزية)

[2001] 3 HKC 580

خلاصة أعدها بين بومونت

[الكلمات الرئيسية: اتفاق تحكيم؛ شرط تحكيم؛ شرط توافقي؛ حل وسط؛ محاكم؛ دفع؛ مساعدة قضائية؛ تقصير اجرائي؛ اجراءات؛ صحة]

تعاهد الشاكي مع المدعى عليه لتوريد مصنع أنابيب. وبعد إكمال المصنع، زعم الشاكي أنه يستحق أموالاً وشرع في اجراءات قضائية. وطلب المدعى عليه وقف تلك الاجراءات لإتاحة الفرصة للتحكيم، وتمت الموافقة على ذلك الطلب (المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم). واستأنف الشاكي ضد الموافقة على وقف الاجراءات.

ورأت المحكمة أن البند ١٢ من العقد، وهو البند الخاص بتسوية النزاعات، لا يمكن اللجوء اليه إلا اذا تعذر التوصل بالاتفاق إلى تسوية "أي نزاع أو اختلاف من أي نوع" بين الطرفين. وبعد اللجوء إلى البند ١٢، يجب على المدعى عليه أن يبين قراره بشأن موضوع النزاع وأن يبلغ الشاكي بذلك القرار، وبعد ذلك تتاح للشاكي، اذا لم يوافق على ذلك

القرار، مدة ١٥ يوما ليخطر أثناءها الشاكي بأنه يرغب في إحالة النزاع إلى التحكيم. غير أن قرار المدعى عليه بشأن موضوع النزاع يظل ملزما فيما بين الطرفين إلى أن ينتهي العقد.

وكان من المتفق عليه بين الطرفين أن البند ١٢ قد تم اللجوء إليه. وقد اتخذ المدعى عليه قرارا بشأن موضوع النزاع. وكان من المتفق عليه أيضا بين الطرفين أن الشاكي قام، في حدود المدة اللازمة، بإخطار المدعى عليه بعدم موافقته على القرار. وزعم المدعى عليه أن الطريقة الوحيدة لتسوية النزاع هي عن طريق التحكيم، وأن الشاكي فقد ذلك الحق بسبب تخلفه عن الاعتراض على الحدود الزمنية المقررة. واستأنف الشاكي ذلك الحكم.

وزعم الشاكي أنه لم يكن يتعين عليه أن يحيل النزاع إلى التحكيم، وبما أنه اختار التقاضي، وبما أن الشاكي وحده هو الذي له صلاحية اتخاذ ذلك القرار، فلا يمكن أن يجري التحكيم، ويكون التحكيم عديم الأثر (المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم). وقالت المحكمة إنه سيكون من باب التفسير المفرط الاتساع لنص المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم أن يعتبر ذلك الاتفاق عديم الأثر بسبب أن الطرف الذي له الحق في اختيار تسوية نزاعه عن طريق التحكيم اختار عدم ممارسة ذلك الحق. وعليه فالبند ليس عديم الأثر.

ورأت المحكمة أيضا أن الشرط الذي يعطي طرفا واحدا فقط الحق في اختيار التحكيم، مثل البند ١٢، هو اتفاق على التحكيم في إطار معنى المادتين ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم.

ورفضت محكمة الاستئناف الموافقة على الاستئناف وأمرت بوقف الاجراءات القضائية (المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم).

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم

هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية (Findley J)

Whistler ضد Fu Ning Hai صاحبة السفينة التجارية China Ocean Shipping Co, Fu Ning Hai, مستأجرة السفينة التجارية International Ltd

٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩

(الأصل بالانكليزية)

غير مبلّغ عنها

خلاصة أعدها بين بومونت

الكلمات الرئيسية: محاكم؛ أوامر زجرية؛ تدابير مؤقتة؛ مبدأ الدولية؛ مساعدة قضائية؛ تدخل قضائي؛ ولاية قضائية؛ مكان عمل؛ اجراءات؛ أوامر حمائية؛ انطباق (تطبيق) إقليمي]

طلب المدعى عليه ضمانا لسداد التكاليف في عملية تحكيم جارية (المادة ٩ من القانون النموذجي للتحكيم). وكان قد قدم طلب إلى هيئة التحكيم، ورفض بسبب احتمال الافتقار إلى الولاية القضائية. وكان النزاع دولي الطابع (المادة ١ (٣) (أ) من القانون النموذجي للتحكيم).

ووافق الشاكي على أن للمحكمة ولاية قضائية لإصدار مثل ذلك الأمر. غير أن الشاكي زعم أنه لا ينبغي الأمر بالضمان حيثما يكون الطرفان غير مقيمين في هونغ كونغ ويكون المكان، وهو هونغ كونغ، قد اختير بالتراضي.

ودرست المحكمة عملية التحكيم لكي تقرر ما إن كان الطرفان قد اعتبرا، عند إعداد شرط تسوية النزاعات، أن إصدار الأمر بالضمان يتناقض مع عملية التحكيم. ورأت المحكمة أنه حيثما تكون هناك مجموعة مفهومة من القواعد، مثل قواعد الغرفة التجارية الدولية، مع محدودية الصلة بمكان التحكيم، فإن إصدار أمر بالضمان لا يكون من الصواب في كثير من الأحيان.

بيد أنه، في هذه القضية، لا توجد مثل هذه الموانع. ورأت المحكمة أن عملية التحكيم التي توخاها الطرفان تسمح بالأمر بضمان لسداد التكاليف. فالطرفان لم يتفقا صراحة على مجموعة من القواعد الاجرائية، وهناك صلة أكثر من محدودة بهونغ كونغ (للساكي صلة بهونغ كونغ وثيقة إلى حد معقول). وبما أن المدعى عليه كان قد رفض الكشف عن تفاصيل عنوانه فقد رأت المحكمة أن هذه الواقعة وحدها تدعم القلق المشروع الذي يشعر به الشاكي بشأن مدى استعداد المدعى عليه لسداد أي مبلغ يحكم به.

وزعم المدعى عليه أن الشاكي مارس تأخيراً غير معقول في تقديم الطلب. ولم توافق المحكمة على ذلك.

وأمرت المحكمة المدعى عليه بدفع ضمان للتكاليف (المادة ٩ من القانون النموذجي للتحكيم).

وقدم المدعى عليه تعهداً بأن يكشف عن التفاصيل الخاصة به للشاكي. وعلى الرغم من ذلك التعهد، زعم المدعى عليه أن المحكمة لم يكن لديها مبرر لإصدار أمر يقضي على طرف بأن يكشف عن معلوماته التفصيلية. وزعم المدعى عليه أن المادة ٥ من القانون النموذجي للتحكيم تقيد تلك الولاية القضائية للمحكمة.

ونظرت المحكمة في ما إن كانت المادة ٩ من القانون النموذجي للتحكيم تهيئ أساساً للولاية القضائية اللازمة لإصدار حكم يقضي بإعطاء التفاصيل الخاصة بطرف. غير أنها خلصت إلى أن المادة ٩ تقتصر على أوامر الحماية المؤقتة.

وقررت المحكمة أن لديها ولاية قضائية متأصلة لمنع حدوث إساءة استعمال الأمر القضائي في هيئات التحكيم التي للمحكمة ولاية قضائية عليها. وقالت المحكمة إنه لا يجوز لطرف أن يشارك في مثل هذه الاجراءات وهو غفل الهوية أو شبه غفل الهوية، أو غفل الهوية جزئياً. وأهمية معلومات مثل المكان واضحة عند النظر فيما إن كان مقر الطرف يقع في بلد غير طرف في اتفاقية نيويورك.

وعليه فإن المحكمة كانت ستصدر الأمر بإعطاء التفاصيل لو كان ذلك ضرورياً.

فهرس هذه الوثيقة

أولاً - القضايا بحسب الولاية القضائية

ألمانيا

القضية ٤٤٥: المواد ١ (٣) و ٢ (أ) و ٧ (١) و ٨ و ١٤ و ١٨ من اتفاقية البيع ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

القضية ٤٤٦: المادتان ٣ و ٣٩ من اتفاقية البيع - ألمانيا: *Saarländisches Oberlandesgericht; 1 U 324/99* (١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١)

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٦' و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (أ) '٣٦' من القانون النموذجي للتحكيم - هونغ كونغ: المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم - هونغ كونغ: المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China JGC Corp* ضد *Merchant Heavy Industry Co Ltd* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم - هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*

Whistler ضد *Fu Ning Hai* التجارية السفينة *Ocean Shipping Co.*
 مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

الولايات المتحدة

القضية ٤٤٧: المواد [١ (أ)] و ٤ (ب) و [٨ (٢)] و ٩ (٢) و ٦٧ (١)
 من اتفاقية البيع - الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة
 جنوبي نيويورك، *St. Paul Guardian Insurance Co. & No. 00 CIV. 9344(SHS)*
 ضد *Travelers Insurance Co.* (٢٦) *Neuromed Medical Systems & Support, GmbH*
 آذار/مارس ٢٠٠٢

ثانياً - القضايا بحسب النص والمادة

اتفاقية الأمم المتحدة للبيع (اتفاقية البيع)

المادة ١ (١) (أ) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٧: الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة
 جنوبي نيويورك، *St. Paul Guardian Insurance Co. & No 00 CIV. 9344(SHS)*
 ضد *Travelers Insurance Co.* (٢٦) *Neuromed Medical Systems & Support, GmbH*
 آذار/مارس ٢٠٠٢

المادة ١ (٣) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥: - ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/
 أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ٢ (أ) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥: - ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/
 أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ٣ من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٦: - ألمانيا *Saarländisches Oberlandesgericht; 1 U 324/99* (١٤)
 شباط/فبراير ٢٠٠١

المادة ٤ (ب) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٧ :- الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك، (No. 00 CIV. 9344(SHS) *St. Paul Guardian Insurance Co. & Travelers Insurance Co. ضد Neuromed Medical Systems & Support, GmbH*) ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢

المادة ٧ (١) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥ :- ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ٨ من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥ :- ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ٨ (٢) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٧ :- الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك، (No. 00 CIV. 9344 (SHS) *ST. Paul Guardian Insurance Co. & Travelers Insurance Co. ضد Neuromed Medical Systems & Support, GmbH*) ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢

المادة ٩ (٢) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٧ :- الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك، (No. 00 CIV. 9344 (SHS) *ST. Paul Guardian Insurance Co. & Travelers Insurance Co. ضد Neuromed Medical Systems & Support, GmbH*) ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢

المادة ١٤ من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥ :- ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ١٨ من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٥ -: ألمانيا: *Bundesgerichtshof; VIII ZR 60/01* (٣١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠١)

المادة ٣٩ من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٦ -: ألمانيا: *Saarländisches Oberlandesgericht; 1 U 324/99* (شباط/فبراير ٢٠٠١)

المادة ٦٧ (١) من اتفاقية البيع

القضية ٤٤٧ -: الولايات المتحدة: محكمة الولايات المتحدة [الاتحادية] المحلية لمنطقة جنوبي نيويورك، *ST. Paul Guardian Insurance Co. & No. 00 CIV. 9344 (SHS)* ضد *Travelers Insurance Co. Neuromed Medical Systems & Support, GmbH* (٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢)

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)

المادة ١ (٣) (أ) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٥٠ -: هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

المادة ٥ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٥٠ -: هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

المادة ٧ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Lam Pun ضد Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor*
(٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١) *Hung Trading as Henry Company & Anor*

القضية ٤٤٩:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co. Ltd ضد JGC Corp* (٤)
تموز/يوليه ٢٠٠١

المادة ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٩:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co. Ltd ضد JGC Corp* (٤)
تموز/يوليه ٢٠٠١

المادة ٩ من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٥٠:- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
الحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai*
ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

المادة ١٦ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Lam Pun ضد Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor*
(٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١) *Hung Trading as Henry Company & Anor*

المادة ١٦ (٣) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Lam Pun ضد Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor*
(٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١) *Hung Trading as Henry Company & Anor*

المادة ٣٤ (٢) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Lam Pun*
Hung Trading as Henry Company & Anor (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

المادة ٣٥ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Lam Pun*
Hung Trading as Henry Company & Anor (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

المادة ٣٦ (١) من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Lam Pun*
Hung Trading as Henry Company & Anor (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

المادة ٣٦ (١) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم

القضية ٤٤٨:- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة،
محكمة الاستئناف، *Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Lam Pun*
Hung Trading as Henry Company & Anor (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

ثالثاً - القضايا بحسب الكلمات الرئيسية

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم (القانون النموذجي للتحكيم)

اتفاق التحكيم

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٤' و ٣٥
(١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٤' من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ
كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming*
City Forestry Economic Co & Anor ضد *Lam Pun Hung Trading as Henry*
Company & Anor (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China JGC Corp ضد Merchant Heavy Industry Co Ltd* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

شرط تحكيم

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China JGC Corp ضد Merchant Heavy Industry Co Ltd* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

قرار

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

قرار - الاعتراف به وإنفاذه

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

قرار - إبطاله

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ

كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry* ضد *City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

شرط توفيق

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry* ضد *City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

حل وسط

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry* ضد *City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

محاكم

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry* ضد *City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

دفع

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

إنفاذ

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

إغلاق

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

أوامر زجرية

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*

Whistler ضد *Fu Ming Hai* التجارية السفينة صاحبة *Ocean Shipping Co*,
International Ltd مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

تدابير مؤقتة

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*
Whistler ضد *Fu Ming Hai* التجارية السفينة صاحبة *Ocean Shipping Co*,
International Ltd مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

مبدأ الدولية

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*
Whistler ضد *Fu Ming Hai* التجارية السفينة صاحبة *Ocean Shipping Co*,
International Ltd مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

مساعدة قضائية

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China*
Merchant Heavy Industry Co Ltd ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*
Whistler ضد *Fu Ming Hai* التجارية السفينة صاحبة *Ocean Shipping Co*,
International Ltd مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

تدخل قضائي

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China*
Whistler ضد *Fu Ming Hai* التجارية السفينة صاحبة *Ocean Shipping Co*,
International Ltd مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

ولاية قضائية

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) ٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) ٣٦ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

مكان عمل

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

تقصير اجرائي

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

إجراءات

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) ٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) ٣٦ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming Lam Pun Hung Trading as Henry City Forestry Economic Co & Anor Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

أوامر حمائية

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

انطباق إقليمي (تطبيق إقليمي)

القضية ٤٥٠: المواد ١ (٣) (أ) و ٥ و ٩ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ: في المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الادارية الخاصة، المحكمة الابتدائية، *China Ocean Shipping Co*، صاحبة السفينة التجارية *Fu Ming Hai* ضد *Whistler International Ltd* مستأجرة السفينة التجارية *Fu Ning Hai* (٢٤ أيار/مايو ١٩٩٩)

صحة

القضية ٤٤٩: المادتان ٧ (١) و ٨ (١) من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *China Merchant Heavy Industry Co Ltd* ضد *JGC Corp* (٤ تموز/يوليه ٢٠٠١)

تنازل

القضية ٤٤٨: المواد ٧ (١) و ١٦ (١) و ١٦ (٣) و ٣٤ (٢) (أ) '٣٥ و ٣٥ (١) و ٣٦ (١) و ٣٦ (١) (أ) '٣٥ من القانون النموذجي للتحكيم- هونغ كونغ، المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، محكمة الاستئناف، *Sam Ming City Forestry Economic Co & Anor* ضد *Lam Pun Hung Trading as Henry Company & Anor* (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١)